COP28 UAE

ITUC CSI IGB

الاتحاد العربي للنقابات
ARAB TRADE UNION CONFEDERATION

مطالب
النقابات العمالية
لاتفاقية الأمم المتحدة
الإطارية بشأن تغير المناخ
COP28 دبي

مطالب

النقابات العمالية

لاتفاقية الأمم المتحدة
الإطارية بشأن تغير المناخ

COP28 دبي

مقدمة

تسببت موجات الحرارة غير المسبوقة التي شهدتها مختلف قارات العالم في آثار كبيرة علي البشرية محطمة أرقاما قياسية في أفريقيا وآسيا والأمريكيتين وأوروبا حيث وصلت درجات حرارة المحيطات خارج المخططات المتوقعة منذ منتصف مارس 2023، حيث وصلت الى أعلى متوسط مستوياتها منذ 40 عامًا.

هذا احتباس الحراري والتغيير المناخي كان اثر مباشر على العمال بطرق متعددة: في وظائفهم عندما يضطرون للعمل في درجات حرارة شديدة؛ بالإضافة إلى تأثر مداخيلهم بسبب إغلاق مؤسساتهم.

وقام العلماء بتوثيق هذه التطورات وتوقعها على نطاق واسع. وفقًا لتقرير التقييم السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ فانه يمكننا تجنب الاحترار بنسبة 1.5 ° C شريطة إجراء تخفيضات هائلة وفورية في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وهو ما يعتبر أكبر تحد يواجه المؤتمر الثامن والعشرون

لقمة COP28 والدول المصادقة على الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ (UNFCCC) الذي سيعقد في دبي في ديسمبر 2023:

ولوقف استخدام الوقود الأحفوري تطالب النقابات العمالية بالتخلص التدريجي المدار جيدًا من الوقود الأحفوري المدعوم وجعله ممكنًا من خلال سياسات انتقالية عادلة شاملة مع التركيز بشكل أساسي على بُعد العمل.

من بين البنود المدرجة في جدول أعمال COP28 مؤتمر المناخ:

Global Stocktake ،
برنامج العمل الانتقالي العادل (JTWP) ،
برنامج عمل التخفيف (MWP)

كما يعد برنامج العمل الذي اقر في جلاسكو وشرم الشيخ بشأن الهدف العالمي حول التكيف وقضايا تمويل المناخ بما في ذلك صندوق الخسائر والأضرار والهدف الكمي الجماعي الجديد (NCQG) أحد البنود الهامة التي سيتم نقاشها.

يجب أن تضع الاستنتاجات السياسية بشأن التقييم العالمي الأسس لمرحلة جديدة من المساهمات الوطنية التي ستساهم في تحقيق التقدم المطلوب.

ان الاتحاد الدولي للنقابات والمنظمات النقابية التابعة له في أكثر من 160 دولة تمثل 200 مليون عامل تحمل الحكومات كامل المسؤولية وتعتبر انه في كوكب يواجه حرارة غير مسبوقة مثل التي نعيش، فلم يعد هناك مجال لمزيد التاخير في المعالجة.

ضرورة وضع القضايا العمالية في مركز قرارات برنامج عمل الانتقال العادل JTWP

في مفاوضات المناخ COP27 لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في شرم الشيخ في نوفمبر 2022، قررت الحكومات إنشاء برنامج عمل حول الانتقال العادل JTWP)) لمناقشة المسارات الوطنية لتحقيق أهداف اتفاق باريس.

من المنتظر في قمة مناخ بدبي COP28 اعتماد قرارات بشأن تنفيذ برنامج JTWPوبناء عليه تحث الحركة العمالية العالمية الأطراف على احترام اتفاق باريس الواضح في ديباجته حول ضرورة ادراج العمال في مسارات للانتقال العادل: "مع مراعاة ضرورات الانتقال العادل للقوى العاملة وخلق عمل لائق ووظائف عالية الجودة وفقًا لأولويات التنمية المحددة على المستوى الوطني".

نشير أيضًا إلى ان مؤتمر العمل الدولي الاخير لمنظمة العمل الدولية جدد التزامه بالانتقال العادل وطالب الحكومات بضرورة المصادقة الرسمية على المبادئ التوجيهية لمنظمة العمل الدولية لتنفيذ سياسات وتدابير الانتقال العادل التي توفر الإطار المعياري الدولي للانتقال العادل وبناء عليه تقترح الحركة العمالية العالمية التعريف التالي للانتقال العادل الذي يمكن استخدامه لتوجيه العمل في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ:

يؤمن الانتقال العادل مستقبل وسبل عيش العمال ومجتمعاتهم أثناء الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون يحد بشكل فعال من ارتفاع درجات الحرارة العالمية إلى 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة.

يجب أن يتم إنشاء خطط الانتقال العادل مع العمال ونقاباتهم لتوفير وضمان العمل اللائق والحماية الاجتماعية، فرص التدريب والأمن الوظيفي لجميع العمال المتضررين من الاحتباس الحراري العالمي وسياسات تغير المناخ.

يجب أن تدعم الخطط الوطنية حقوق العمل الأساسية كحرية التنظيم النقابي والمفاوضة الجماعية وتسهيلها من خلال الحوار الاجتماعي بين العمال ونقاباتهم وأصحاب العمل والحكومات على النحو الذي حددته منظمة العمل الدولية.

يتطلب الانتقال العادل ضمانات للمساواة بين الأجيال والجنس، والعدالة العرقية، واحترام حقوق الشعوب الأصلية والمهاجرين ويعزز ويحمي حقوق الإنسان وحقوق العمل الأساسية لمنظمة العمل الدولية

ضرورة الانخراط في حوار اجتماعي لوضع خطط انتقالية عادلة بمشاركة جميع العمال من جميع القطاعات الاقتصادية (الرسمية وغير الرسمية) على جميع مستويات الاقتصادية (الشركات، القطاعات الوطنية والعالمية) حتى تستطيع الحكومات تصميم سياسات مناخية أفضل وأكثر طموحًا بدعم من العمال وأسرهم ومجتمعاتهم و سيضمن التمويل المناسب على المستوى المشار إليه التنفيذ الفعال لهذه السياسات.

يجب أن تتضمن القرارات في COP28 بشأن برنامج عمل الانتقال العادل JTWP الأولويات التالية:

- ضرورة ان تضمن برامج عمل الانتقال العادل الوطنية الترام واضح وصريح بإدراج العمال في مسار الانتقال العادل.
- يجب أن تشمل برامج الانتقال العادل جميع القطاعات ذات الصلة (الطاقة والزراعة والنقل .....) مع مراعاة جميع الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية وتأثيرها على العمال والمجتمعات في أزمة المناخ. وهذا يشمل التركيز القوي على البعد الخاص بالبعد الجندري ودور الشعوب الأصلية.

- يجب أن تقوم حلول السياسات المناخية على حوار اجتماعي هادف وفعال مع الشركاء الاجتماعيين على جميع مستويات السياسة التي تتيحها حرية تكوين وتنظيم الجمعيات والمفاوضة الجماعية على النحو الذي حددته الحقوق الأساسية لمنظمة العمل الدولية.

- ان دور الحماية الاجتماعية له أهمية حاسمة كحق في حماية المواطنين من الضائقة الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن غياب أو انخفاض كبير في الدخل وأيضا التعامل مع حالات الطوارئ المختلفة بما في ذلك الطوارئ المناخية.

- ضرورة اعتماد نظام للرصد والإبلاغ على أساس سنوي لمؤتمر الأطراف، بمشاركة الأطراف وأصحاب المصلحة من غير الأطراف. ينبغي إدراج مشاركة نشطة للنقابات كممثلين للعمال مع الاعتراف بدورها في سياسة الانتقال العادل كوسيلة لتحقيق العدالة المناخية.

- إنشاء لجنة خبراء مع ممثلي الشركاء الاجتماعيين وأصحاب المصلحة المعنيين لتزويد الأطراف بمعلومات مستقلة وتقديم المشورة والمدخلات بشأن التدابير والسياسات للانتقال العادل. لابد ان يتم الاعتراف بدور العمال ومنظماتهم و اعطائهم مكانته على طاولة المفاوضات في جميع الهيئات التي تناقش قضايا الانتقال العادل سواد كان ذلك على مستوى الخبراء او في اجتماعات وضع البرامج الوطنية للانتقال العادل او في اللجنة المتخصصة بآثار تنفيذ تدابير الاستجابة (KCI).

- ضرورة أن تقدم اجتماعات المائدة المستديرة الوزارية الرفيعة المستوى السنوية بشأن الانتقال العادل توجيهات بشأن تنفيذ برنامج العمل المشترك وتنسيقه مع مسارات العمل الأخرى في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وينبغي أن تضمن أن قرارات JTWP لديها مستويات كافية من الالتزام والإلحاح من الأطراف.

- ينبغي أن توفر برامج الانتقال العادل JTWP مجال لمدخلات لجميع الأطراف المعنية وان تتلقى مدخلات من جميع مسارات العمل ذات الصلة داخل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بما في ذلك برنامج عمل التخفيف منتدى تدابير الاستجابة وعمليات تمويل المناخ بما في ذلك عمل اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل و NCQG وخطة العمل المتعلقة بالشؤون الجندرية ومنصة المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية.

- الاعتراف بدور الأمم المتحدة خارج اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بشأن الانتقال العادل، والأهم من ذلك دور منظمة العمل الدولية كهيئة ثلاثية معترف بها والمبادئ التوجيهية لمنظمة العمل الدولية بشأن الانتقال العادل، التي توفر تعريف الأمم المتحدة التأسيسي للانتقال العادل، بالإضافة إلى إطار مفصل لتنفيذ الانتقال العادل.

- الانخراط الفعال والاستفادة من مجموعة واسعة من الخبرات والمبادرات والعمليات التي تمت خارج اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بما في ذلك الهيئات الثلاثية على المستوى الوطني ، مثل لجنة الانتقال العادل الاسكتلندية, اتفاقيات الانتقال العادل الإسبانية ، ولجنة الفحم الألمانية ، وشراكات انتقال الطاقة العادل (JETPs) ، والهيئات على مستوى القطاع العالمي ، مثل فرقة العمل الانتقال العادل البحرية.

ضمان حقوق الإنسان وحقوق العمل والمشاركة الشاملة

إن الحماية الكاملة والشاملة لحقوق الإنسان مطلوبة لضمان الدعم والثقة في المجتمع لتنفيذ السياسات المناخية الطموحة التي يحتاجها العالم بشكل عاجل. حقوق العمل هي حقوق الإنسان. إنها جزء لا يتجزأ من المبادئ التوجيهية للانتقال العادل لمنظمة العمل الدولية.

إن حماية حقوق الإنسان والعمل مهمة بشكل خاص هذا العام حيث تجري COP28 في الإمارات العربية المتحدة.

في مؤشر ITUC الاتحاد الدولي للنقابات للحقوق العالمية لسنة 2023 نددنا باستبعاد الإمارات العربية المتحدة للعمال المهاجرين من الحماية، اذ يمثل هؤلاء 89٪ من القوى العاملة في الدولة.

ان الاتحاد الدولي للنقابات يقود حملة دولية ضد نظام الكفالة المطبق في الامارات العربية المتحدة الذي يراقب ويسيطر على العمال المهاجرين ويمس للحقوق النقابية في جميع البلدان التي يتم استخدامه فيها.

يطالب الاتحاد الدولي للنقابات الحكومات بإدراج بنود صريحة حول حقوق الإنسان وحماية حقوق العمل في جميع قرارات مؤتمر المناخ COP28 ذات الصلة. إن احترام وتعزيز حقوق العمال وحقوق الإنسان له أهمية خاصة بالنسبة للمفاوضات بشأن التقييم العالمي.

يحتاج التكييف إلى أنظمة الحماية الاجتماعية

تدعم النقابات مطالب البلدان النامية التي تريد تركيزًا أقوى على سياسات التكييف في حين أن تدابير الحماية الاجتماعية ذات صلة بتخفيف المناخ والتكيف معه والخسائر والأضرار، هناك حاجة ملحة لزيادة الحماية الاجتماعية في التكيف اذ ان أكثر من 4 مليارات شخص في العالم ليس لديهم أي نوع من الحماية الاجتماعية. يحتاج الأشخاص الأكثر ضعفاً في العالم إلى رعاية صحية وإعانات بطالة ومزايا حماية اجتماعية أخرى للتعامل مع تأثير أزمة المناخ التي تعرض سبل عيشهم للخطر. أنشأت الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية مسارا عالميًا للمساعدة في ضمان التمويل العالمي بهدف خلق 400 مليون وظيفة وتوسيع الحماية الاجتماعية إلى 4 مليارات شخص بدون تغطية حاليًا تشدد الحركة النقابية العالمية على اعتبار الحماية الاجتماعية الشاملة جزء حاسم ومتكامل من الانتقال العادل.

يطالب ITUC الاتحاد الدولي للنقابات الحكومات بإدراج إشارة صريحة إلى الحاجة إلى خطط وطنية لأنظمة حماية اجتماعية شاملة وعالمية في القرارات المتخذة في COP28 بشأن برنامج عمل مؤتمرات المناخ السابقة في شرم الشيخ و جلاسكو بشأن الهدف العالمي للتكيف .

تمويل المناخ

تحتاج المفاوضات في COP28 إلى إحراز تقدم بشأن اتفاقية عالمية جديدة لتمويل المناخ، الهدف الكمي الجماعي الجديد (NCQG) الذي يحدد التمويل المقدم من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية للتصدي لتغير المناخ. ستقدم NCQG هدف 100 مليار دولار أمريكي الذي لم تحققه دول الشمال العالمي بشكل كامل.

يعترف المبلغ المتزايد بالحاجة الملحة المتزايدة لأزمة المناخ، وقلة الاستثمار الضخمة في الاقتصاد الأخضر حتى الآن. سيتم الاتفاق على NCQG في COP29 في نوفمبر 2024، مما يعني أن COP28 مهم لتوضيح للحكومات ما هو مطلوب.

لدى الحركة النقابية العالمية
ثلاثة مطالب للحكومات:

- تطالب الحركة النقابية العالمية بأن يستند المبلغ الإجمالي إلى الاحتياجات المناخية وليس السياسة كما يجب أن يستند المبلغ الإجمالي لتمويل المناخ إلى الاحتياجات الفعلية لبلدان جنوب العالم وأن يدمج بشكل كامل تقييمات تأثير العمالة التي تضمن المناخ والتدقيق في الوظائف وأماكن العمل.

- يجب أن تكون المعايير الانتقالية للعمال ثابتة في اتفاقيات تمويل المناخ حيث ان في COP26 ، وقعت الدول المانحة الرئيسية إعلانًا **"يدعم شروط الانتقال العادل عالميًا "** يحتوي على معايير انتقالية عادلة ويلزم الرجوع إليها في اتفاقيات تمويل المناخ التي سيتم البت فيها في COP28 اذ يجب على جميع المؤسسات المشاركة في تمويل المناخ اعتماد سياسات انتقالية عادلة تتماشى مع معيار NCQG على أساس التمويل الجديد والإضافي ، بما في ذلك وكالات التنمية الوطنية المشاركة في المساعدة الثنائية، بنوك التنمية متعددة الأطراف ، وصناديق المعاشات التقاعدية ، والمؤسسات المالية للقطاع الخاص.

- لابد من اعتبار التمويل العام هو الأساس طويل الأجل ثم يأتي التمويل الخاص و يجب تقديم التمويل العام من خلال منح المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA) ، والتمويل الميسر من خلال بنوك التنمية العامة التي تم لابد من إصلاحها ، وإصلاح حقوق السحب الخاصة ، وآليات تخفيف الديون, إعادة الهيكلة والإلغاء لضمان ألا يقع العبء المالي لتغير المناخ على دول الجنوب العالمية يجب أن تأخذ NCQG في الاعتبار الالتزامات المتعلقة بالخسائر والأضرار حسب الاقتضاء.

يطالب الاتحاد الدولي للنقابات الحكومات بإدراج إشارة صريحة إلى الحاجة إلى خطط وطنية لأنظمة حماية اجتماعية شاملة وعالمية في القرارات المتخذة في COP28 بشأن برنامج عمل ' Glasgow-Sharm El Sheikh بشأن الهدف العالمي للتكيف.

مطالب

النقابات العمالية

لاتفاقية الأمم المتحدة
الإطارية بشأن تغير المناخ

COP28 دبي

COP28 UAE

ITUC CSI IGB

الاتحاد العربي للنقابات
ARAB TRADE UNION CONFEDERATION